Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

جيوسياسية الانقسام: دور التدخلات الخارجية في تغذية الاستقطاب السياسي وتفكيك مؤسسات الدولة الليبية

الصيد علي الوحيشي الصيد الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / جنزور

Geopolitics of Division: The Role of Foreign Interventions in Fueling Political Polarization and Dismantling Libyan State Institutions

Al-Sayed Ali Al-Wahishi, Libyan Academy for Graduate Studies / Janzour
e.elhaji@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/07/10 -تاريخ المراجعة:2026/07/18- تاريخ القبول: 2026/07/28- تاريخ للنشر: 27/ 8/ 2026

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية الإشكالية المركبة الناجمة عن "جيوسياسية الانقسام" في ليبيا، من خلال تتبع العلاقة السببية والوظيفية بين التدخلات الخارجية بأبعادها الإقليمية والدولية من جهة، وتعميق الاستقطاب السياسي وتفكيك البنية المؤسسية للدولة من جهة أخرى.

تُسلط الدراسة الضوء على محركات التنافس الجيواستراتيجي والاقتصادي على الجغرافيا الليبية عقب عام 2011، وتفكك تكتيكات "حروب الوكالة" التي استثمرت في الشروخ الداخلية لصناعة مراكز قوى موازية ومجتمعات سلطة منافسة.

وتستعرض الورقة بالتفصيل مظاهر الازدواجية الشديدة التي أصابت المؤسسات السيادية والخدمية والأمنية (لا سيما المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والهياكل الأمنية)، وما نتج عنها من تآكل للسيادة الوطنية وتراجع حاد في القدرة التشغيلية للأجهزة التنفيذية والإغاثية.

تخلص الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية لم تتسبب فقط في إعاقة التحول السياسي، بل أدت إلى إعادة إنتاج الهشاشة المؤسسية والارتهان الخارجي. وتختتم الورقة بوضع خطة استراتيجية تقوم على ربط الاستقرار المؤسسي بكبح أدوات التدخل الأجنبي وإصلاح الهياكل الإدارية والمالية للدولة.

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية الانقسام، التدخلات الخارجية، الاستقطاب السياسي، تفكيك المؤسسات، إدارة الأزمات، ليبيا، السيادة المؤسسية.

Abstract:

This research paper examines the complex doctrine of the "Geopolitics of Division" in post-2011 Libya, analyzing the causal and functional relationship between foreign interventions—at both regional and international levels—and the compounding political polarization that has destabilized and institutionalized the dissolution of state organs.

The study explores the geostrategic and political-economic drivers fueling external rivalries across the Libyan territory, scrutinizing proxy-war dynamics that leveraged domestic fractures to establish parallel centers of authority and illegitimate power structures.

Furthermore, the paper provides a comprehensive legal and structural assessment of the institutional bifurcation afflicting sovereign, financial, and security apparatuses (most notably the Central Bank of Libya, the National Oil Corporation, and the national security infrastructure), highlighting the resultant erosion of state sovereignty and operational capacity.

The study demonstrates that foreign interference has not merely impeded democratic transition, but has systematically engineered institutional fragility and external dependency.

The paper concludes with a strategic roadmap emphasizing that institutional recovery and governance reform are inextricably bound to curbing foreign interference and reinstating the legal unity of state institutions.

Keywords: Geopolitics of Division, Foreign Intervention, Political Polarization, Institutional Dissolution, Crisis Management, Libya, Institutional Sovereignty.

المقدمة

تعد الأزمة الليبية عقب عام 2011 إحدى أكثر أزمات التحول السياسي تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ لم يقف التغيير السياسي عند حدود الإطاحة بالنظام السابق، بل تعداه إلى بروز فراغ أمني ومؤسسي واسع استغلته الأطراف الدولية والإقليمية لإعادة ترتيب النفوذ الجيوسياسي في حوض المتوسط وشمال أفريقيا.

ومع تعثر عمليات الانتقال الديمقراطي وتحول الصراع من التنافس السياسي إلى المواجهة المسلحة، تحولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة لـ "الحروب بالإنابة" والتنافس الجيوسياسي المحموم.

أدى هذا التداخل السافر بين ما هو داخلي وخارجي إلى إعادة هيكلة المشهد السياسي الليبي وفق متطلبات الصراع الدولي والإقليمي، مما أنتج حالة من "الاستقطاب السياسي الحاد" التي أفضت بالضرورة إلى انقسام وتفكيك مؤسسات الدولة الاقتصادية، والأمنية، والإدارية.

تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على "جيوسياسية الانقسام" عبر بحث العلاقة السببية والوظيفية بين الضغوط والتدخلات الخارجية من جهة، وتراجع قدرة المؤسسات الوطنية الليبية على الصمود والأداء من جهة أخرى، مستندةً في ذلك إلى تتبع مسارات تفكيك البنية المؤسسية وانعكاساتها على قدرة الدولة في الاستجابة للأزمات الوطنية.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في تبيان كيف ساهمت التدخلات الخارجية بأبعادها الجيوسياسية المختلفة (العسكرية، السياسية، والاقتصادية) في ترسيخ حالة الاستقطاب الداخلي، وكيف أدى ذلك تتابعاً إلى تفكيك وتقسيم مؤسسات الدولة الليبية وتحويلها من أدوات لإدارة الحكم والتنمية إلى أدوات في يد الأطراف المتصارعة.

وتتفرع عن المشكلة الأساسية الأسئلة البحثية التالية:

1. ما الأبعاد والمحركات الجيوسياسية للتدخلات الدولية والإقليمية في المشهد الليبي بعد عام 2011؟
2. كيف انعكست هذه التدخلات الخارجية على تعميق الاستقطاب السياسي وتغذية شرذمة الفاعلين المحليين؟
3. ما هي الآليات التي تسببت عبرها حالة الانقسام السياسي والاستقطاب المدعوم خارجياً في تفكيك المؤسسات الليبية الفاعلة (السيادية، الإدارية، والأمنية)؟
4. ما الانعكاسات المباشرة لتفكك مؤسسات الدولة على قدرتها في الاستجابة للأزمات الكبرى وإدارة الشأن العام

ثانياً: فرضية الدراسة

تختبر الورقة البحثية الفرضيات الرئيسة التالية:

الفرضية الأولى: يطرد حجم الاستقطاب السياسي الداخلي في ليبيا طردياً مع كثافة ونوعية التدخلات الجيوسياسية الخارجية؛ حيث يُسهم الدعم الخارجي متعدد الأطراف للفاعلين المحليين في إعاقة فرص التوافق الوطني.

الفرضية الثانية: ينعكس الاستقطاب السياسي المدعوم خارجياً بشكل مباشر على تفكيك ازدواجية وهشاشة البنية المؤسسية للدولة، مما يفقدها الحياد الكفاءة والقدرة التشغيلية على إدارة الأزمات الخدمية والأمنية والإغاثية.

ثالثاً: أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من زاويتين:

الأهمية العلمية والأكاديمية: تُثري المكتبة العربية بمقاربة حقلية وتأصيلية تربط بين مفاهيم الجيو-سياسات وهشاشة المؤسسات في دول الانتقال السياسي، حيث تُقدم نموذجاً تحليلياً يربط المتغيرات الخارجية بالبنية المؤسسية الداخلية.

الأهمية العملية والتطبيقية: تقدم الدراسة لراسمي السياسات وصناع القرار فهم الاستجابة التشخيصية لمعضلة الانقسام المؤسسي في ليبيا، وتُبرز أن أي عملية إصلاح أو إعادة بناء للمؤسسات لن تتأتى دون التعاطي الفعال مع كبح آليات التدخل الخارجي وتفكيك الشبكات المصلحية المرتبطة به.

رابعاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي في:

"كشف وتحليل آليات التفاعل بين الديناميات الجيوسياسية للتدخلات الخارجية وتداعياتها على الاستقطاب السياسي الداخلي وتفكيك البنية المؤسسية للدولة الليبية".

ويندرج تحته عدد من الأهداف الفرعية:

1. **تشخيص المحركات الجيوسياسية للتدخل الخارجي:** تحديد ودراسة الأبعاد الاستراتيجية، الاقتصادية، والأمنية التي تدفع القوى الإقليمية والدولية للتنافس والتدخل في الشأن الليبي بعد عام 2011.
2. **تحليل أدوات ومسارات التفكيك المؤسسي:** تتبع كيف ساهم الدعم الخارجي للفاعلين المحليين في تعميق الاستقطاب السياسي وخلق شرذمة وإزدواجية هيكلية داخل المؤسسات السيادية (المالية، النفطية، والأمنية).
3. **تقييم الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة في إدارة الأزمات:** قياس أثر الانقسام المؤسسي والارتهان الخارجي على قدرة الأجهزة التنفيذية والإدارية في الاستجابة للأزمات الوطنية.
4. **قياس مؤشرات تآكل السيادة الوطنية:** توضيح كيف أدى انقسام المؤسسات إلى ارتهان القرار السيادي الليبي للتوافقات والأجندات الخارجية، مما يمنع بناء حلول ذاتية للأزمة.
5. **تقديم رؤية استراتيجية للتطوير والإصلاح:** صياغة توصيات ومقتضيات عملية تتضمن خريطة طريق لكبح آليات التدخل الأجنبي وإعادة بناء وحماية استقلالية المؤسسات الوطنية الليبية.

خامساً: منهج البحث

اعتمدت الدراسة على أكثر من مدخل منهجي:

1. المنهج الجيوسياسي لتفكيك الأبعاد والمصالح والمحاور الإقليمية والدولية المؤثرة في الجغرافيا الليبية ومواقفها من الأطراف المحلية.
2. منهج تحليل النظم لفهم كيفية استقبال النظام السياسي والمؤسسي الليبي للمدخلات الخارجية (ضغط، توجيه، تمويل، تسليح) وكيف تحولت هذه المدخلات إلى مخرجات تمثلت في الشرذمة وتفكك المؤسسات
3. المقاربة المؤسسية الهيكلية مدى التدهور في الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة (السيادية، الخدمية، الأمنية) تحت وطأة الانقسام السياسي والاستقطاب.
4. أسلوب دراسة الحالة عبر استخدام أدوات التحليل التطبيقي لوضع حالة المؤسسات الليبية وتأثرها بالانقسام والأزمات تحت المجهر.

مصطلحات الدراسة

تتأسس هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المحورية في حقل العلاقات الدولية والتحليل السياسي، ويتم تحديدها مفاهيمياً وإجرائياً على النحو التالي:

1. **جيوسياسية الانقسام**

- **التعريف المفاهيمي:** دراسة أثر المتغيرات الجغرافية والتوازنات الإقليمية والدولية في تحفيز واستدامة الشروخ السياسية والمجتمعية داخل حدود الدولة الوطنية.
- **التعريف الإجرائي:** يُقصد بها في هذه الدراسة: الممارسات والاستراتيجيات التي تتبعها القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في الساحة الليبية لاستغلال التباينات الجغرافية والسياسية بين إقليمي الشرق والغرب، وتحويل النزاع المحلي إلى ساحة صراع نفوذ دائم عبر دعم وكلاء محليين منافسين.

2. **التدخلات الخارجية**

- **التعريف المفاهيمي:** لجوء فاعلين دوليين أو إقليميين (دول، حلفاء، أجهزة استخبارات، أو شركات أمنية خاصة) إلى استخدام الأدوات العسكرية، الاقتصادية، والدبلوماسية للتأثير في الهيكل السياسي والقرارات السيادية لدولة أخرى دون موافقتها الصريحة أو عبر تحالفات غير متكافئة.
- **التعريف الإجرائي:** تتحدد في هذه الدراسة بكافة أشكال الدعم العسكري (خرق حظر التسليح، الطائرات المسيرة، والمرتزقة)، والدعم المالي والدبلوماسي المزدوج المقدم من المحاور الإقليمية والدولية للأطراف الليبية المتصارعة من عام 2011 إلى الوقت الراهن.

3. الاستقطاب السياسي

- **التعريف المفاهيمي:** حالة انقسام حاد يمر بها المجتمع أو النظام السياسي، حيث تتكتل القوى والفاعلون حول معسكرين أيديولوجيين أو سلطويين متناقضين، مما يؤدي إلى انعدام المساحة الوسطى للتفاوض وتآكل التوافق الوطني.
- **التعريف الإجرائي:** يُقصد به في هذا البحث: الانقسام الرأسي والتراشق السياسي والإعلامي المستمر بين مراكز القوى في طرابلس وبنغازي/طبرق، والذي حال دون الانتهاء من الاستحقاقات الدستورية والانتخابية وأجهض مبادرات التوافق الوطني.

4. تفكيك مؤسسات الدولة

- **التعريف المفاهيمي:** عملية تدهور هيكلي ووظيفي يصيب مؤسسات السلطة العامة (التنفيذية، التشريعية، الأمنية، والمالية)، مما يفقدها وحدتها القانونية، معايير كفاءتها، واحتكارها الشرعي لاستخدام القوة وتنظيم المرفق العام.
- **التعريف الإجرائي:** حالة الازدواجية الشديدة والشرذمة التي لحقت بالمؤسسات الليبية السيادية (كـ مصرف ليبيا المركزي، المؤسسة الوطنية للنفط، والقطاعات الأمنية والخدمية)، وتحولها إلى هياكل موازية تُدار بإرادات وأجندات متضاربة.

5. السيادة المؤسسية

- التعريف المفاهيمي: قدرة مؤسسات الدولة الوطنية على ممارسة اختصاصاتها وصناعة قراراتها الإدارية، المالية، والأمنية باستقلالية تامة عن الإملاءات أو الضغوط الخارجية.
- التعريف الإجرائي: مدى استقلالية القرار الإداري والتنفيذي للقيادات المؤسسية الليبية عن إرادة المحاور الإقليمية والدولية الراعية لها، وقدرتها على توجيه الموارد الوطنية لخدمة المصلحة العامة دون ارتهان خارجي.

المحور الأول: الديناميات الجيوسياسية للتدخل الخارجي في ليبيا

1. المحركات والأبعاد الاستراتيجية للتنافس الدولي والإقليمي

تُمثل ليبيا نقطة ارتكاز جيواستراتيجية فريدة تشرف على أكثر من 1770 كيلومتراً من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتُعد البوابة الشمالية لقارة أفريقيا نحو أوروبا، هذا الموقع المتميز جعل من الأزمة الداخلية عقب عام 2011 ساحة تجاذب واحتكاك لمصالح قوى إقليمية ودولية متنابذة.

تتشابك محركات هذا التدخل عبر ثلاثة أبعاد رئيسة:

- **البعد الجيو استراتيجي والبحر المتوسط:** تحول الساحل الليبي إلى مسرح صراع لصياغة التوازنات البحرية، لا سيما مع تصاعد حدة التنافس على ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط والاكتشافات الهيدروكربونية الهائلة فيه. وقد سعى القوى الإقليمية للبحث عن موطئ قدم عسكري وثابت في الموانئ والقواعد الجوية الليبية لموازنة النفوذ الأطلسي والمنافسين الإقليميين.
- **الاقتصاد السياسي للنفط والغاز:** تمتلك ليبيا أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في أفريقيا. تحولت الموانئ والحقول النفطية (الهلال النفطي وجنوب غرب البلاد) إلى أدوات مساومة جيوسياسية؛ حيث حرصت الأطراف الدولية على ضمان تدفق الطاقة لأسواقها، وفي الوقت ذاته توظيف حلفائها المحليين للسيطرة على منشآت الطاقة لإضعاف خصومهم.
- **الأمن الجيوسياسي والهجرة:** يُمثل الجنوب الليبي المفتوح مساحة هشة تُهدد الأمن القومي لدول الجوار وأوروبا، نتيجة لتدفقات الهجرة غير الشرعية ونشاط شبكات التهريب والجماعات المسلحة عابرة الحدود. تذرعت عدة أطراف دولية بهذه المهددات لتبرير تدخلها العسكري والأنشطة الاستخباراتية تحت مظلة "مكافحة الإرهاب واستقرار الإقليم."

1. أنماط ومسارات التدخل الخارجي

تنوعت التكتيكات الخارجية للتأثير في المعادلة الليبية بين الأداة العسكرية المباشرة وغير المباشرة، والدعم السياسي الذي فاقم حالة الانسداد:

العقيدة العسكرية بالوكالة: تحول الصراع الليبي إلى حالة نموذجية لـ **"حروب الوكالة "** حيث أحجمت القوى الكبرى والإقليمية عن الانخراط العسكري المباشر الشامل، واعتمدت بدلاً من ذلك على تزويد أطراف النزاع بالأسلحة النوعية، الطائرات المسيرة، ونشر شركات الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة والمليشيات عابرة الحدود.

مسار التدخل	الآليات والأدوات	الأثر على المعادلة الداخلية
التدخل العسكري والتسليحي	خرق حظر التسليح الأممي، نشر المسيرات، والشركات الأمنية الخاصة	شلل الحل العسكري وإدامة حالة "التوازن الحرِج" دون حسم.
التأثير الدبلوماسي	الاعتراف المزدوج بالمؤسسات الموازية وتدويل مسارات التفاوض.	إيجاد غطاء سياسي للشرذمة وإضعاف الشرعية الوطنية.
الدعم المالي واللوجستي	استخدام الموارد المالية الخارجية لتغذية اقتصاد الحرب	تحويل القادة المحليين إلى وكلاء وارتهان قرارهم الخارجي

2. آليات استثمار الفاعلين الخارجيين في الانقسامات المحلية:

إن خطورة الديناميات الجيوسياسية الخارجية لا تكمن فقط في حجم التدخل المباشر، بل في كيفية استثمار هذه القوى للشرخ الاجتماعي والسياسي الداخلي.

- صناعة القوى الموازية: عمدت القوى الخارجية إلى تقديم الدعم اللوجستي والعسكري والمادي لشرائح محددة من الفاعلين المحليين (سواء كانوا طغماً عسكرية شرقاً أو تشكيلات مسلحة غرباً). أدى هذا الدعم المائل إلى خلق مراكز قوى محلية تتمتع بـــ "استقلالية ذاتية" عن سلطة الدولة المركزية، مما شجعها على رفض أي مبادرات للتكامل المؤسسي أو تقديم تنازلات سياسية.
- استراتيجية الانقسام المدار: تبنت أطراف دولية استراتيجية تقوم على إبقاء النزاع عند مستويات محددة لا تبلغ درجة الانهيار الشامل ولا تتيح التوصل إلى سلام دائم. تتيح حالة "لا سلم ولا حرب" هذه للفاعلين الخارجيين ترسيخ تواجدهم القواعدي والاقتصادي وتضمن استمرارية التحكم في القرارات السياسية والسيادية للدولة الليبية.

خلاصة المحور:

أنتجت الديناميات الجيوسياسية للتدخل الخارجي بيئة بيئية سياسية هشة ومستقطبة؛ حيث تحولت أطراف الصراع الداخلي من فاعلين سياسيين يسعون للوصول إلى السلطة عبر أطر ديمقراطية إلى "وكلاء إقليميين ودوليين" يُرهنون شرعيتهم بالخارج. هذا الارتهان شكل الجسر الذي عبرت منه التدخلات الخارجية لتفكيك واختراق البنية المؤسسية للدولة الليبية.

المحور الثاني: الاستقطاب السياسي وآليات تفكيك المؤسسات الوطنية

1. ديناميات الانتقال من الاستقطاب السياسي إلى الانقسام المؤسسي

لم يكن تدهور البنية المؤسسية في ليبيا مجرد نتيجة ثانوية للنزاع المسلح، بل كان نتيجة حتمية لـ "استراتيجية الاستقطاب الحاد" التي اعتمدها الفرقاء المحليون بدعم من حلفائهم الخارجيين. فمع عجز الأطراف المتنافسة عن انتزاع حسم عسكري أو توافق سياسي جامع بعد انتخبت عام 2014، انتقل الصراع من صناديق الاقتراع وجبهات القتال إلى ميدان السيطرة على المؤسسات الإدارية والمالية.

أدى هذا التحول إلى نشوء بيئة مؤسسية قائمة على:

- **تعدد السلطات التنفيذية:** استزراع حكومات ومجالس موازية (شرقاً وغرباً)، حيث استندت كل سلطة إلى غطاء شرعية إقليمي أو دولي موازي، مما أفقد الدولة مفهوم "الحكومة المركزية الاحتكارية للشرعية."
- **تسييس الوظيفة العامة:** تحولت التعيينات الإدارية والقيادات السيادية من مبدأ الكفاءة والاستحقاق إلى أدوات لشراء الولاءات وتثبيت أركان النفوذ السياسي لكل طرف.

2. شواهد ومظاهر التفكك في المؤسسات السيادية والخدمية

تجسد تفكيك الدولة الليبية في انقسام أهم ثلاثة أركان وظيفية للقدرة السيادية:

1. القطاع المالي والاقتصادي (معضلة الشريان النظري للدولة)

يُعد انقسام مصرف ليبيا المركزي بين إدارة طرابلس وإدارة بنغازي النموذج الأبرز لتفكك البنية المالية. أدى هذا الانقسام **إلى:**

أ. طباعة عملة نقدية موازية ودون غطاء موحد، مما فاقم معدلات التضخم وانهيار القوة الشرائية للدينار.
ب. غياب الشفافية في التدفقات المالية وتشتت الإيرادات النفطية، حيث باتت الميزانيات العامة تُستخدم كأداة ضغط سياسي وتمويل مباشر لطرفي النزاع.

2. القطاع الأمني والعسكري (غياب الاحتكار الشرعي للقوة)

أدى عدم توحيد المؤسسة العسكرية إلى توزع الولاءات الأمنية بين أجهزة ومجموعات مسلحة ومحاور عسكرية مستقلة. لم تعد الأجهزة الأمنية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية بالمعنى المؤسسي، بل أصبحت تشكيلات موازية تُشرعن وجودها السلطات المتعاقبة عبر ميزانيات رسمية دون أن تملك التحكم والسيطرة الفعالة عليها.

3. القطاع الخدمي والتنموي (تآكل القدرة الاستجابية)

تسببت الازدواجية الهيكلية في شلل المرفق العام (كالكهرباء، الصحة، البنية التحتية، وإدارة الأزمات). ومع غياب التنسيق المركزي والتفرد بالقرارات الإدارية، أصبحت مؤسسات الخدمة العامة غير قادرة على التعامل مع الكوارث والأزمات الطارئة، نظراً لغياب خطط التوريد والتنسيق الوطني الموحد بين الأقاليم.

3. التغذية العكسية بين التدخل الخارجي والهدم المؤسسي الداخلي

تشكلت في ليبيا حلقة مفرغة تُغذي فيها التدخلات الخارجية التفكك الداخلي، ويُغذي فيها التفكك الداخلي مرابطة النفوذ الخارجي:

تدخل خارجي ومحاور إقليمية

⬇

تغذية الاستقطاب السياسي ودعم الوكلاء

⬇

انقسام وتفكيك المؤسسات الوطنية

⬇

هشاشة الدولة والارتهان للخارج لإدارة الأزمات ⬅ (تُعيد إنتاج التدخل)

1. تحول الوكلاء إلى حراس للمصالح الخارجية: أصبح القادة المؤسسيون والانقساميون غير قادرين على البقاء في مناصبهم دون التغطية والتمويل من القوى الإقليمية والدولية؛ مما جعل القرار المؤسسي الداخلي مرهوناً بتوافقات تلك الدول الخارجية وليس بحاجات المواطنين.

2. **شرعنة الانقسام عبر الاتفاقات السياسية:** إن الترتيبات والديناميات الدولية التي حصرت حل الأزمة في "محاصصة السلطة" بين أطراف النزاع، ثبتت الازدواجية المؤسسية واقعياً، حيث أصبح لكل طرف حارة ومؤسسات وموارد خاصة يتعامل بها مع العالم الخارجي بكامل استقلاليته عن مجمل الدولة.

خلاصة المحور:

أكدت تحليلات هذا المحور أن الاستقطاب السياسي الداخلي في ليبيا لم يقف عند حدود السجال الفكري أو التنافس الانتخابي، بل تحول – بفعل الدعم والضغط الخارجي – إلى عملية تفكيك منهجي للمؤسسات الوطنية.

وبدلاً من أن تلعب المؤسسات دور "المثبت" للاستقرار الوطني، أصبحت هي ذاتها ساحة ووسيلة لإعادة إنتاج الصراع وتأبيد عجز الدولة.

المحور الثالث: التبعات الوظيفية لتفكك المؤسسات (قراءة في كفاءة إدارة الأزمات)

1. **انعكاسات الانقسام المؤسسي على الأداء الوظيفي والاستجابة للظروف الطارئة**

تُقاس كفاءة الدولة ومشروعيتها الوظيفية بمدى قدرة مؤسساتها الخدمية والإدارية والأمنية على الحفاظ على الاستقرار والاستجابة السريعة للأزمات والكوارث الطارئة. وفي الحالة الليبية، أدى الاستقطاب السياسي والانقسام الهيكلي الممتد منذ عام 2011 إلى تحول المؤسسات من أدوات لإدارة الشأن العام إلى هياكل هشة تفتقر لشبكات الأمان التشغيلية.

ويتجلى التدهور الوظيفي في الأبعاد التالية:

أ. تغليب الولاءات الفئوية والجهوية: تسببت الازدواجية التنفيذية في تحول الولاء المؤسسي من تقديم الخدمة العامة للمواطن إلى خدمة البقاء السياسي للطغمة الحاكمة في كل إقليم، مما جعل تخصيص الموارد المالية واللوجستية يخضع لمعايير الجغرافيا والنفوذ السياسي بدلاً من معايير الحاجة والأولوية التنموية.

ب. غياب غرف إدارة الأزمات الموحدة: تفتقر الدولة الليبية – بفعل الشرذمة – إلى قيادة وسطى أو مركزية متفق عليها قادرة على إصدار الأوامر وتنسيق جهود الإغاثة أو الطوارئ على مستوى البلاد ككل، وهو ما يتسبب في إرباك العمليات الميدانية وشلل سرعة الاستجابة عند وقوع الكوارث الطبيعية أو الأزمات الأمنية.

ت. تسييس الموارد المخصصة للطوارئ: أصبحت الميزانيات المخصصة للأزمات أو إعادة الإعمار عُرضة للمحاصصة الفئوية واختلاس شبكات النفوذ، مما أفقد الدولة أدواتها الوقائية والتنفيذية قبل وقوع الكارثة وأثناءها.

2. **استعراض شواهد تطبيقية على تدهور الأداء المؤسسي**

توفر الأدبيات والواقع الميداني في ليبيا شواهد جلية على تداعيات هذا الانقسام والتفكك المؤسسي على الأداء التشغيلي في إدارة الأزمات:

أ. إدارة الأزمات والخدمات في طرابلس (معضلة تعدد التشكيلات وتشتت القرار)

تُظهر تجربة إدارة الأزمات الأهلية والأمنية في طرابلس أن وجود حكومات متلاحقة دون سيطرة أمنية موحدة أدى إلى ارتهان المؤسسات الخدمية للتشكيلات المسلحة النافذة. وفي أوقات الأزمات الخدمية (كالانقطاع الممتد للكهرباء أو الجائحة الصحيّة)، كان شلل التنسيق بين الوزارات المختصة والمؤسسات المحلية يمنع تنفيذ الحلول الجذرية، حيث تُحاصر القرارات الإدارية بتجاذبات المحاور وسعي كل طرف لحماية مكاسبه ومناطق نفوذه.

ب. الاستجابة الإنسانية في درنة والشرق الليبي (الانعكاس المباشر للهشاشة المؤسسية)

شكلت الكوارث الطبيعية الناجمة عن الفيضانات والأعاصير (مثل إعصار دانيال في درنة) الاختبار الأكثر قسوة لكفاءة البنية المؤسسية في ليبيا:

1. **تأخر التنبؤ والاستجابة:** كشف الانقسام بين السلطات الموازية عن بطء شديد في تبادل البيانات والمخاطر المناخية وإطلاق إنذارات الإخلاء المبكر، نتيجة غياب قنوات اتصال رسمية وموثوقة بين الأجهزة المعنية في الغرب والشرق.
2. **عرقلة وتضارب جهود الإغاثة:** واجهت فرق الإغاثة والمنظمات المحلية صعوبات بالغة في التنسيق بسبب تضارب التوجيهات الصادرة عن المؤسسات الإدارية والقيادات الموازية، مما أدى إلى تشتيت الإمكانيات اللوجستية وتأخر العمليات في الساعات الأولى الحصِرة للكارثة.
3. **الارتهان الخارجي وتآكل السيادة المؤسسية للدولة:** إن النتيجة الأخطر لتفكك المؤسسات الوطنية وتراجع كفاءتها الوظيفية هي فقدان الدولة لسيادتها المؤسسية) وارتهان قرارها الوطني للفاعلين الخارجيين:

مسار الارتهان الخارجي	آلية التأثير المؤسسي	التبعات على السيادة الوطنية
التأثير في اختيار القيادات	اشتراط القوى الإقليمية والدولية لأشخاص محددين لشغل المناصب السيادية.	فقدان المؤسسة للاستقلالية وتأمين مصالح الدول الراعية قبل المصلحة الوطنية.
الوصاية الإنسانية والتنموية	الاعتماد المفرط على المنظمات والوكالات الدولية في إدارة الملفات الإغاثية والتنموية.	تحول المؤسسات المحلية إلى متلقٍ سلبي وعجزها عن بناء خبرات وقدرات ذاتية.
تسيير الشؤون المالية والسياسية	إشراف القوى الخارجية على ترتيبات التدقيق المالي ومسارات التفاوض.	سلب الإرادة الوطنية في التخطيط الاقتصادي ورسم السياسات العامة.

تآكل الاستقلالية: مع تراجع قدرة المؤسسات الوطنية على إنتاج الحلول الذاتية، أصبحت الدولة الليبية في حالة تعتمد كلياً على التوافقات الخارجية (بين المحاور الإقليمية والدولية) حتى لتسوية النزاعات الإدارية البسيطة أو تمويل ميزانيات الطوارئ، وهو ما يُمثل تآكلاً تاماً لمفهوم الدولة السيادية القادرة على حماية مجتمعها وإدارة شؤونها بكفاءة.

خلاصة المحور:

أثبت التحليل التطبيقي في هذا المحور أن التبعات الوظيفية لتفكك المؤسسات الليبية تجاوزت مجرد العجز الإداري اليومي، لتمسّ الحياة اليومية للمواطن وأمنه عند وقوع الأزمات الكبرى. كما أن استمرار هذا الشلل الوظيفي

يعزز الدائرة الخبيثة التي تجعل من الارتهان الخارجي والوصاية الدولية أمراً واقعاً، مما يُحيل مؤسسات الدولة إلى أجهزة منزوعة السيادة والكفاءة.

الخاتمة

شكلت الأزمة الليبية عقب عام 2011 نمطاً تحليلياً دالاً على كيفية تحول التنافس الجيوسياسي الدولي والإقليمي إلى أداة لتفكيك البنية المؤسسية للدولة الوطنية. وتوصلت هذه الورقة البحثية، من خلال محاورها التحليلية ومقارباتها التطبيقية، إلى أن المعضلة الليبية لم تكن مجرد تعثر في مسارات التحول الديمقراطي أو مجرد صراع محلي على السلطة، بل هي نتيجة حتمية لـ "جيوسياسية الانقسام"؛ حيث تقاطعت المصالح والاستراتيجيات الخارجية مع الهشاشة المؤسسية والشروخ المجتمعية الداخلية. لقد أثبت البحث أن التدخلات الخارجية بأدواتها المتعددة — من خرق حظر التسليح واستزراع الوكلاء المحليين إلى التمويل المائل والاستقطاب الدبلوماسي — أدت إلى خلق مراكز قوى موازية في طرابلس وبنغازي/طبرق. هذا التوزيع القسري للنفوذ تسبب في نقل الاستقطاب السياسي من دائرة التنافس الأيديولوجي إلى تفكيك منهجي وازدواجية هيكلية أصابت المؤسسات السيادية والمالية والأمنية والخدمية (وفي مقدمتها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والأجهزة الأمنية). وعلى الصعيد الوظيفي، تجسد الأثر الأعمق لهذا التفكك في تآكل السيادة المؤسسية وهشاشة الاستجابة للكوارث والأزمات الطارئة (كما أظهرت شواهد الأزمات الخدمية في طرابلس وكارثة الفيضانات في درنة)؛ إذ أدى شلل التنسيق المركزي وتسييس المرفق العام إلى تجريد الدولة من قدرتها التشغيلية على حماية مواطنيها، مما جعل من الارتهان الخارجي والوصاية الدولية أمراً واقعاً يُعيد إنتاج الأزمة. وتخلص الورقة إلى أن أي مسار للإصلاح السياسي أو الاستقرار في ليبيا لن يحقق نجاحاً استراتيجياً ما لم ينطلق من فك الارتهان الخارجي أولاً، وإعادة بناء الوحدة القانونية والتشغيلية للمؤسسات الوطنية بعيداً عن منطق المحاصصة والشرذمة.

نتائج الدراسة

أبرز النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية في النقاط التالية:

1. الارتهان بين الداخلي والخارجي: يُعد الاستقطاب السياسي الداخلي متغيراً تابعاً لكثافة ونوعية التدخلات الجيوسياسية الخارجية؛ حيث يعتمد بقاء الوكلاء المحليين على التغطية والدعم الإقليمي والدولي.
2. الازدواجية المؤسسية كاستراتيجية نفوذ: لم تكن ازدواجية المؤسسات مجرد عرض جانبي للصراع، بل استراتيجية ممتدة استخدمتها المحاور الخارجية لضمان التحكم في موارد الدولة (النفط والمال) وإبقاء حالة "الانقسام المدار".
3. تآكل الشرعية الوظيفية: تسببت الشرذمة المؤسسية في تعطيل غرف القيادة والسيطرة الوطنية، مما أضعف قدرة الدولة على التنبؤ بالأزمات وإدارتها، ورفع من الكلفة الإنسانية والاقتصادية للكوارث.
4. رهن السيادة بالاعتراف المزدوج: أدى تدويل الأزمة وقبول الأطراف الدولية بالتعامل مع مؤسسات موازية إلى تجريد الدولة الليبية من مفهوم "السيادة المؤسسية المحتكرة للقوة والقرار".

التوصيات

تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات السياساتية الموجّهة لصناع القرار، والفاعلين المحليين، والحياد الدولي:

أولاً: على الصعيد الدولي والإقليمي (كبح التدخل الخارجي)

- تفعيل الآليات العقابية لخرق حظر السلاح: إلزام مجلس الأمن الدولي بآليات مراقبة صارمة لإنفاذ قرار حظر توريد السلاح إلى ليبيا، وفرض عقوبات مشددة على الدول والأطراف التي تُغذي الساحة بالمرتزقة والمسيرات.
- تجميع ودمج المسارات الدولية: إنهاء حالة التنافس والمبادرات الموازية بين المحاور الإقليمية والدولية، وحصر الرعاية الدبلوماسية تحت مظلة الأمم المتحدة وفق استراتيجية موحدة تُعلي مبدأ استقلال وسيادة ليبيا.

ثانياً: على الصعيد الوطني والمؤسسي (إعادة بناء الدولة)

- توحيد المؤسسات السيادية والمالية: الإسراع في استكمال خطوات التدقيق والتوحيد النهائي لمصرف ليبيا المركزي وإبعاد إدارة المؤسسة الوطنية للنفط عن التجاذبات والمحاصصات السياسية لضمان تحييد الموارد الوطنية.
- بناء هيكل موحد لإدارة الأزمات: إنشاء "هيئة وطنية موحدة لإدارة الأزمات والكوارث" تتمتع بالاستقلالية المال والإدارية والحياد التام، وتملك فروعاً تنفيذية موحدة تشمل كافة الأقاليم الليبية للتعامل مع حالات الطوارئ بعيداً عن الانقسام السياسي.
- إصلاح القطاع الأمني (SSR): إطلاق برنامج وطني لدمج وتفكيك التشكيلات المسلحة وفق معايير مهنية ودولية، وإعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية تحت سلطة مدنية موحدة ومجلس أعلى للدفاع.

ثالثاً: على الصعيد القانوني والسياسي

- إنجاز القاعدة الدستورية: إنهاء المراحل الانتقالية عبر إقرار قاعدة دستورية موحدة تُفضي إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية تُعيد إنتاج شرعية سياسية ومؤسسية واحدة ومكفولة بقوة القانون.
- تحصين الوظيفة العامة من التسييس: تفعيل التشريعات والقوانين التي تضمن حيدة الجهاز الإداري للدولة وتطبيق معايير الشفافية والإفصاح في الإنفاق الحكومي للحد من الفساد وتغذية شبكات النفوذ.

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. البكوش، العربي. (2021). أثر التدخلات الإقليمية على التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011. مجلة الدراسات السياسية والدولية، 14(2)، 45-68.
2. الزواري، فتحي. (2020). جيوسياسية الصراع في ليبيا: التنافس الإقليمي والدولي على حوض المتوسط. مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الشارف، عبد القادر. (2022). الازدواجية المؤسسية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي والمالي في ليبيا (2014-2020). المجلة الليبية للإدارة والاقتصاد، 8(1)، 112-135.
4. العبيدي، صلاح الدين. (2023). المليشيات والسلاح: إشكالية إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في الدول الهشة (ليبيا نموذجاً). مجلة السياسة الدولية، 58(231)، 89-104.
5. الفرجاني، محمد. (2019). الصراع على الموارد النفطية في ليبيا بين التنافس الداخلي والارتهان الخارجي. مجلة بحوث شرق أوسطية، 42(3)، 15-39.
6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). ليبيا بعد عام 2011: أبعاد الصراع الداخلي وديناميات التدخل الخارجي (تقرير تقدير موقف). الدوحة، قطر.

ثانياً: التقارير والوثائق الدولية والمؤسسية

1. البنك الدولي. (2022). المرصد الاقتصادي لليبيا: إحياء الاقتصاد من خلال التوافق والمؤسسات الموحدة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
2. فريق الخبراء المعني بليبيا. (2023). التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 1973 (2011) (S/2023/680). الأمم المتحدة، مجلس الأمن.
3. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (2021). تفكيك الدولة الهشة: آليات التعافي المؤسسي في ليبيا. واشنطن العاصمة.
4. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (2023). تقرير الاستجابة الإنسانية العاجلة لكارثة الفيضانات في شرق ليبيا (درنة). جنيف: الأمم المتحدة.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Lacher, W. (2020). Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict. I.B. Tauris.
2. Megerisi, T. (2019). Libya's global proxy war (Policy Brief No. 289). European Council on Foreign Relations (ECFR).
3. Varvelli, A. (2021). The foreign intervention in Libya and the regional geopolitical dynamics. Italian Political Science Review, 51(3), 320-338.
4. Wehrey, F. (2018). The burning shores: Inside the battle for the new Libya. Farrar, Straus and Giroux.
5. Eaton, T., Cheng, C., Lewis, M., & El-Jarh, M. (2019). The development of Libya's economy of predation. Chatham House, The Royal Institute of International Affairs.
6. Pack, J. (2019). Kingdom of militias: Libya's second war of post-Qadhafi succession. ISPI (Italian Institute for International Political Studies).